نظرية الثلاثية

وجدنا مؤيدى نظرية « الثنائية » يرون أن المواد اللغوية نشأت أول أمرها ثنائية ، يتركب كل منها من مقطع واحد مغلق : أى من حرفين أولهما متحرك ، حركته قصيرة ، وثانيهما ساكن .

وأن سنة التطور والنمو كانت هى العامل الفعال فى اكتناز المادة الثنائية وجعلها مركبة من ثلاثة أحرف فأكثر .

وكثير من المتقدمين والمحدثين من علمائنا العرب ومن غيرهم ، قال بذلك ، وأشارت كتبهم اليه فى أبحاثهم ، وان لم ينصوا عليه صراحة .

وقد عاصرت نظرية الثنائية نظرية الثلاثية ، وناوأتها فترة طويلة ، وكان لها أنصارها ومؤيدوها من العلماء العرب وغيرهم قديما وحديثا . وعلماء الصرف والنحو قديما من المؤيدين لها ، يقولون : بأن أقل الأبنية ثلاثة : حرف يبدأ به ، وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبدوء به والموقوف عليه ، لتنافى أحكامها .

بل وذهب بعضهم الى أن صيغة الكلمة مطلقا — فى الساميات عموما — ثلاثية ، وذلك هو القياس فى الاشتقاق ، ابتداء من البابلية القديمة حتى اللغات الحية الآن ..

وعلى أساس ذلك كان عمل اللغويين واعتباراتهم فى أصول الجذر الثلاثى للغة ، وقياس ما وجد وما يجد من مفردات اللغة . وهذا تعميم لا يجوز علميا ، الا اذا ثبت على أسس منهجية .

واضطرهم ذلك الى عد الثنائى ثلاثيا ، ليوافق ميزانهم (فعل) ويقبل التصريف على مذهبهم ، ولو كان متكلفا . يقول الخليل : « وقد تجىء أسماء لفظها على حرفين ، وتمامها ومعناها على ثلاثة أحرف ، مثل (يد) ، وانما ذهب الثالث لعلة أنها جاءت سواكن وخلفها السكون ، مثل : (بأيد) فى آخر الكلمة ، فلما جاء التنوين ساكنا اجتمع ساكنان ، فثبت التنوين لأنه اعراب ، وذهب الحرف الساكن فاذا أردت معرفتها فاطلبها فى الجمع والتصغير ، كقولهم : (أيديهم ، ويديه) (١)

---

(١) العين ، للخليل بن أحمد — تحقيق د . عبد الله درويش ص ٥٥ .

وتعسف النحاة فى اعتبار كل ثنائى ثلاثى الأصل سقط ثالثه لعلة حتى صار عندهم قاعدة ، مع أن العلة لا علاقة لها بأصل البناء ، بل بالوظيفة النحوية داخل العبارة . فالقول بأن الثنائى جاء وفق صيغة قياسية ، ثابتة ، وأنه أصيب بعلة ذهبت بعجزه ، أمر أقرب الى الصناعة منه الى السليقة والطبيعة اللغوية .

ولكن ظلت القاعدة مرعية يتوارثها الخلف عن السلف ، يقول ابن مالك :

وليس أدنى من ثلاثى يرى قابل تصرف لما قد غير وعلى كل لعل القول بالثلاثية تأثر كما تأثر تقعيد النحو فى العربية بالمنطق الصورى الاغريقى .

فضلا عن أن العقل لا يقر القول بالثلاثية ، الا اذا بلغ الأمر مرحلة نضج وتفلسف ، واحتياج لتنويع وتصنيف يواكب ما جد وما يجد ، لأن اللغة ظاهرة ترافق المجتمع فى نشوئه ونموه وتطوره ، ولم تصنع مسبقا وفق مقاييس موضوعة ، بل العكس هو الصحيح .

كما أن الثلاثية وما فوقها تمثل مرحلة حضارية فى معانى مفرداتها ، والانتقال من مرحلة العفوية فى الوضع الى القصد والتفكير فيه .

وذكر بعضهم : أن الثلاثى أكثر وأخف ، بل وأفصح من غيره :

يقول ابن جنى : « ان الأصول ثلاثة : ثلاثى ، ورباعى ، وخماسى . فأكثرها استعمالا ، وأعدلها تركيبا ، هو الثلاثى . وذلك لأنه حرف يبتدأ به ، وحرف يحشى به وحرف يوقف عليه .

وليس اعتدال الثلاثى لقلة حروفه فحسب ، ولو كان كذلك لكان الثنائى أكثر منه اعتدالا ، لأنه أقل حروفا ، وليس كذلك :

ألا ترى أن ما جاء من ذوات الحرفين جزء لاقدر له فيما جاء من ذوات الثلاثة ، وأقل منه ما جاء على حرف واحد . فتمكن الثلاثى اذن انما هو لقلة حروفه ، ولشىء آخر : وهو حجز الحشو الذى هو عينه بين فائه ولامه ، وذلك لتباينهما وتعادى حاليهما :

ألا ترى أن المبتدأ به لا يكون الا متحركا ، وأن الموقوف عليه لا يكون الا ساكنا . فلما تنافرت حالاهما وسطوا العين حاجزا بينهما ، لئلا يفجأوا

الحس بضـــد ما كان آخذا فيه ، ومنصبا اليه ، فقد وضح بذلك خفـــة الثلاثى » (١)

فابن جنى يعتـــد بالكثرة فى استعمال الثلاثى وصوره ، مع اننـــا نعده ثنائيا نوعه الحرف الثالث .

وكلامه عن اعتدال تركيب الثلاثى يشبه كلام الفلاســـفة ، وتفكير المناطقة ، واللغة قامت اول ما قامت بعيدة عن العقل والمنطق ، تساير سذاجة البدائيين واعتباراتهم .

ولسنا نرى تعاديا بين متحرك وساكن . وحسبنا أن ابن جنى اشار الى الثنائى والأحادى .

والدكتور محمد حلمى موسى فى كتابه : (احصاء جذور الصـــحاح بالكومبيوتر) ذكر : أن الجذور الثلاثية جاءت فى العربية بنسبة ٨٥ر٣٧٪ الى جميع الجذور التى تبلغ ٥٦٣٩ جـــذرا . والجذور الرباعية جاءت بنسبة ١٣ر٥٨٤ ٪ الى جميع الجذور وجاءت الجـــذور الخماسية بنسبة ٦٧٤ر٪ . وجاءت الجذور الثنائية بنسبة ٣٧ر٪ الى كل الجذور » . وسنعقب على ذلك بعد قليل ، بكثرة الثنائى .

ولعل قلة الثنائى فى نظر القدامى والمحدثين ترجع الى عد الثنائى بدون تضعيف للحـــرف الثـــانى ، مع أن مضاعفات الثنائى فى العربية يقابلها فى الساميات الثنائى بدون تضعيف : اى ان كل المضاعفات فى العربية هى بالحقيقة ثنائيات ، والثنائى وارد فى كل الساميات متصـــفا بمعنى حقيقىوتام . وقد ورد بهذه الطريقة كثيرا من الثنائيات كما ذكر الأب مرمرجى الدومنكى . (٢)

والمجمع اللغـــوى المصرى يعتبر الأخ لغـــة فى الأخ ، واصله : أخو ، فحذفت الـــواو ، أى أن الثنائى المضـــعف فيه لغتـــان : التضـــعيف وغيره . فاذا ساوينا الثنائى المضعف بما أصله ثلاثى ، فأولى أن تكون المساواة فيمـــا لم يظهر فيه أصل ثلاثى .

---

(١) الخصائص ١/٥٥ .

(٢) المعجم الوسيط (ج ١) أ خ ــ أخو ، والمعجمية للاب مرمرجى .

وحكى السيوطى فى المزهر قـــول بهاء الدين الســـبكى فى عـــروس الأفراح بأن : « الثلاثى أحسن من الثنائى والخماسى ... وأن من شروط الفصاحة توسط الكلمة بين قلة الحروف وكثرتها ، والمتوسطة ثلاثة أحرف ». وهذا كلام فى الجمال ، ونحن فى الكمـــال قبل الجمال .

وعلى كل لم تسلم هـــذه النظرية (الثلاثية) من النقد والأخذ والرد ، وتطرقت اليها المغامز والاحتمالات ، حتى من بين مؤيديها ، والقائلين بها ، وهاك طرفا من ذلك :

قالوا : ان نظام الصرف العربى هو نظام صوتى بالدرجة الأولى ، وأن أخطأ القدماء فربطوا بينه وبين الشكل الكتابى ، وقد تسنح لنـــا فرصة .. لتقديم بعض شواهد هذا الخلط ، بين الظواهر المتباعدة ، داخل نظام علمى ملفق ، قـــام على احكامه ذكاء القدماء ، وقلدتهم فيه الأجيـــال حتى يومنا هذا .. » (١) .

ومعنى هذا أنه لابد من اعادة النظر فى قواعد العربية ، وفق نظريات علم اللغة الحديثة . اذ مع احترامنا لعلمائنا القدامى ، والقول بفضلهم وسبقهم ، الا أن قلـــة امكاناتهم وقتذاك ، وما جد الآن من تقنيات ، جعل مسافة الخلف فى الأصوات واسعة .

ومن علمائنا من يرى ــ بعـــد عرض النظريتين ــ أن نساير « وجهة نظر القائلين بأن أصـــول الألفاظ ثلاثة ، كما هو موجود فى الاستعمال فعـــلا :

لأن مرحلة الاشتراك فى الحرفين مرحلة تاريخية لم يعد البحث فيها مجديا الا ضـــمن بحث تاريخى .

ولأن الأمثلة التى ذكرها « الثنـــائيون » لا تكفى لاثبـــات نظريتهم على استقراء واسع .

ولأنه لابد من اشتراك الساميات كلها ــ كأخوات للعربية ــ فى بحث واسع عن تلك المرحلة التاريخية ...

ثم يذكر : أن البحث فى ظاهرة الثنائية لم يجىء عفو الخاطر ، بـــل

---

(١) فى التطور اللغوى د . عبد الصبور شاهين ، ص ٢٠ .

لابد وأن فى العربية من أسرارها وروابطها ، ما هو جدير بالبحث والتحرى والامعان .. ويدعو المهتمين باللغة الى متابعة البحث ، للوصـــول الى الرأى القاطع فى المشكلة . » (١)

وهو بذلك يساند الثلاثية كواقع كثير فعلى ، ويشير اليها كحدث وقع فى مرحلة تاريخية ، يعـــوزه البحث الواسع العميق ، والمقارنة الواجبة الواعية . وكان الأولى — فى نظرنا اعتبار الثنائية من مدخرات النشأة الأولى للغـــة ، الـــدال على قدم تاريخها ، ومدى التطور الذى أصابها ، والنمو الذى بلغته كما أنه يدعو الى دراسة الساميات وهذا ما ندعـــو اليه ونرحب به .

وبعضهم يـــرى أن الأمر وان انحدر فى أصول العربية من الثنـــائية أنه يعترف بواقع الثلاثية الآن ، يقـــول : « ومن استعراض حقـــل المفاهيم العربية نجـــد أن هذه — أمثلة الثنـــائية — وان جاءت من حرفين أصليين خصهما بمعنى واضح حرف ثالث — تتألف الآن من ثلاثة حروف صامتة ، تؤدى بتجمعها فكرة عامة .

ولئن عرفت العربية عبر تاريخها الحافل مفاهيم تعـــود الى أصـــول غير ثلاثية ، تعدل ما هو غير ثلاثى ، وتدخله فى صميم التركيب العربى : أى تنطلق معظم الكلمات العربية من مرتكز بنيانى أساسى ، هو الأصل الثلاثى » (٢) .

فهو يشير الى الثنائى ، ويعترف بالثلاثى لكثرة استعماله ، وكـــان أولى به أن يشير الى أن الثنائية من هذا المنطلق : من مدخرات النشأة الأولى للغـــة ، أى عهد ما قبـــل القياس ، قبل أن تستقيم على قياس وقواعـــد .

لا أن يحكم بأن الثنائية تشكل مرحلة تاريخية من مراحل التطـــور ، وتحولت الى أصول ثلاثية ، بفعل تحولات داخلية بحتة ، كالمد والتضعيف والزيادة .

* * *

---

(١) فقه اللغة العربية د . ابراهيم نجا ، ص ٨٨ ، ٧٩ .
(٢) الألسنية العربية ، للاستاذ ريمون طحان ، ص ٨٦ .

ونجد من أيد « الثلاثية » من المستشرقين ، يشير الى احتمالات تؤيد « الثنائية » فى اللغات السامية — بعامة — أكثر من الثلاثية :

يقول العلامة الالمانى (جزينس) :

ان ثلاثية الأصول اللغوية فى الفعل والاسم تلتزم بدقة واطراد فى اللغات السامية ، لدرجة أن اللغة فى بعض الحالات تصطنع طرائق معينة للاحتفاظ بثلاثية الأصول ذات المقطعين ، ولو بصفة ظاهرة ، كما فى : (عدة وثقة) وكما فى الأسماء الستة العربية .

غير أن كثيرا من الأصول الثلاثية يمكن ردها الى أصول ثنائية ، نسميها جذورا ، تفرعت منها جذوع ثلاثية وفوق الثلاثية . (١)

وفى نفس الاتجاه ، يقول العلامة ، (رينان) الفرنسى :

« ان من بين الأصول الثلاثية أنواعا من الأفعال ، تعد ثنائية ولا تعد ثلاثية ، الا لاعتبارات صرفية ، تلك هى الأفعال المضعفة والمعتلة التى لا يكون فيها لتكرار الحرف الثانى ، أو لاضافة حرف العلة تأثير يذكر فى تغيير المعنى الأساسى الذى يفيده الأصل « الثنائى » ، ومثل لذلك بمادة : (ند) وناد ، وتندد ، وندا ، بمعنى تمايل وتفرق ..

ثم يعود (رينان) فيقول : « وان الأفعال الثلاثية المركبة من حروف صحيحة ، نجد فى جميع الحالات تقريبا أن أحد أحرفها الثلاثة أضعف من الآخرين ، وانه لا يحدث فى المعنى الأساسى الا تعديلا طفيفا » (٢) .

فهو يعد من الأفعال الثلاثية أفعالا ثنائية الأصل ، وان كانت ثلاثية الصورة لاعتبارات صرفية ، ويجعل أحد الأحرف الثلاثية ضعيفا ، ولو كان صحيحا .

وهذه ظاهرة تستوقف النظر وتواكب ما ارتآه الشيخ العلايلى حين جعل (عبل) من (علا) المعتلة ، وأصلها (عل) (٣) .

---

(١) مجلة كلية الآداب الليبية ج ٤ ص ٣٠٨ .
(٢) المصدر السابق ص ٣٠٩ .
(٣) فقه اللغة العربية للدكتور نجا ، ص ٨٦ .

ونجد من الباحثين من يضع مفردات العربية فى نظام رياضى ، قوامه الهيكل الثلاثى ، وكأنه بذلك يضعنا أمام الأمر الواقع ، غير أن العربية لغة الأحرف التى تخضع فى وضع مفرداتها لنظام رياضى متكامل ، يتألف الهيكل عادة من ثلاثة حروف صامتة ، ترتبط به ، أو تتجمع حروفه لتؤدى فكرة عامة حسية قد تعمل بها عوامل التجريد ، والتصعيد ، والتعميم ، والتخصيص ، والانتقال بالمعنى (Mu Tation) ويتخذ الهيكل الأصلى أجسادا وأشكالا وصيغا تعود رغم تنوع معناها الى الفكرة الأساسية المشتركة » .

والطريف أن النظام الرياضى المتكامل — الذى اعتقده — جعله يقدم على احصائيات عددية ، نظن أن لغتنا لا تتحمله عمليا ، يقول :

« ويمكن احصاء المفردات العربية التى تتألف من صوت واحد بالطريقة التالية : تتألف أصوات اللغة العربية الصامتة من ٢٩ حرفا — باعتبار الهمزة — تدخل عليها الحركات الخفيفة والممدودة ، (أى الفتح والضم والكسر ، فى حالتى الحركتين : الخفيفة والممدودة) فيكون ما يتألف من حرف واحد هو ٢٩ × ٦ = ١٧٤ مثل : (فم = فا ، فى ، فو ، ذا ، ذو ، ذى ... وبعض حروف العطف ، والاستفهام ، والجر ، والقسم ، والندبة ، والنداء .

وبعض الضمائر المتصلة المرفوعة ، والمنصوبة ، والمجرورة .

وفى (أمر) اللفيف المفروق ، مثل : ق ، ف ، ش ... من : وقى ، وفى ، وشى . وأشبع العرب وهن الصوت المنهوك بهاء السكت ، فقالوا : قه ، وفه ، وشه (١) .

ويذكر أن العربية اعتمدت فى وضع مفردات تتألف من حرفين صامتين ، تضاف اليهما الحركات الخفيفة والثقيلة ، ويتم ذلك نظريا بالعملية الحسابية التالية : ٢٩ حرفا ، أو ٢٨ (باسقاط الهمزة التى تتلاشى أحيانا فى حركات المد) فتكون ٢٨ × ٢٧ = ٧٥٦ ، ولا نجد عمليا فى العربية الا عشرات من الكلمات فقط ، وردت فى بعض كتب اللغة ، مثل (أب، أم ، أخ ، أخت ، حم ، دم ، يد ، بن ، بنت اسم ، شفة ، رئة ...)وقد

---

(١) الألسنة العربية ، للاستاذ ريمون طحان ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

ألحقت ببعض هذه الثنائيات أحرف أضافية ثلثت لفظها ، وأدخلتها فى الشكل العربى السائد والشائع » (١) .

ولأنه يرى أن معظم الكلمات فى العربية ينشأ عن أصول ثلاثية (ثلاثة حروف صامتة وغير مصوتة) ، هى حجر الزاوية فى اقامة صرح التنظيم الرياضى اللغوى المتكامل ، يقول : ان الثلاثى هو الذى يؤدى الى اكتناز العربية ، ويحدث ذلك نظريا على الشكل التالى :

٢٨ × ٢٧ × ٢٦ (باهمال تنوع حركات الأصول الثلاثية) ينتج ١٩٦٥٦ ويذكر أن العربية قد تكتفى بعدد صغير من الجذور (٣٠٠٠ نقريبا) يتم بموجبها وضع معظم الكلمات العربية » .

وبالتنظيم الرياضى اللغوى ، يرى أننا لو استثمرنا الأصول الرباعية ، لأفضى الأمر الى لغة رمزية ، تفوق فيها وسائل التعبير المفاهيم التى قد يستوعبها الفكر البشرى ، اذ ينشأ عن الاستثمار : ٢٨ × ٢٧ × ٢٦ × ٢٥ = ٤٩١٤٠٠ ويضاف الى هذا العدد المربع من الجذور مشتقات الرباعى (٢).

فالاستاذ (ريمون) يشير الى أن اللغة العربية قد تكتفى بعدد صغير من الجذور ، يمكن أن تكون (٣٠٠٠) ، وفى ذلك رد على من يدعى أن الاحصاء اللغوى للثنائيات فى لغتنا أقل من أن تفى بحاجة الانسان ، وبخاصة اذا رددنا كثيرا من أصول الثلاثيات الى ثنائيات ، وأيضا اذا أسعفنا قدر من جذور الرباعى الرياضى اللغوى .

أما احصائياته اللغوية بعامة فان لغتنا — عمليا — لا تتحملها ، لأن اللغة — أى لغة — تنشأ طبيعية متدرجة ، تلاحق المضامين الاجتماعية التى سبق المداليل اللغوية ، قلة وكثرة وضيقا وسعة ، تبعا للتطور والحضارة ، يقول الأب مرمرجى :

« اللغة تابعة السنة الطبيعية :

فهى خاصة لأحوال الانسان المختلفة ، ولأعضاء نطقه ، وللتطورات الاجتماعية وغيرها من المؤثرات .

---

(١) المصدر السابق ص ٧٨ .
(٢) المصدر السابق ص ٨٦ ، ٨٨ .

وهى فى بعض أجزائها : قياسية ، منتظمة ، محكمة . وفى البعض الآخر : سماعية لا ضابط ولا قيـد لها .

وقواعدها ليست قواعد حسابية رياضية .

ولا هى شبه الكتب المعدة للطبع التى تنضد حروفها ، وتضـغط صحائفها بالآلة الطابعة ، فيمكن الطباع أن يستخرج منها عددا من النسخ غير المحصاة ، واحدتها ضـهية أختها ، دون اختلاف » (١) .

وهذا الكلام بما نحن فيه أليق وأنسب ، ويتمشى مع طبيعة اللغة التى قدمنا انها لم تكن فى أول أمرهـا منطقية ، لأنها حينئـذ لم تعرف المنطق ، ولكنها واكبت الطبيعة والحياة فى تدرجها ، سنة الحياة والأحياء .

* * *

(١) معجميات عربية سامية ص ١٠٨ .